

Distr.: General
24 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

١٣-٤ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية
العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في
التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من منظمة قساوسة مدى الحياة، وهي منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

261214 261214 14-65533 X (A)



البيان

اجتمعت الدول في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لكي تعترف بأهمية التنمية الاجتماعية وتوفر أسباب الراحة لجميع البشر وتضع هذين الهدفين في أعلى مقام من الأولوية الآن وفي القرن الحادي والعشرين.

وتؤكد منظمة قساوسة مدى الحياة أن رفاهية وكرامة وقيمة الجميع - وكل حياة بشرية دون استثناء - هي أساس السياسات والبرامج التي تحرر البلدان، والأهم من ذلك، تحرر الشعوب من الفقر. فجميع الأفراد لديهم القدرة على تقديم مساهمات لها شأنها من أجل القضاء على الفقر؛ والحياة لا غنى عنها.

والأسرة هي اللبنة الأولى لجميع المجتمعات والثقافات والبلدان، وتحمل مسؤولية راسخة عن تربية الأطفال. ولا بد من تقدير النساء والرجال، والبنات والأولاد، والأمهات والآباء على ما يقدمونه من مساهمات للأسرة والمجتمع، ومنحهم فرصاً متساوية، ومعاملتهم دون تمييز. وتحتاج سياسات التنمية الاجتماعية إلى حماية الأسرة وتمكينها من العمل باعتبارها ركيزة المجتمع.

ويلزم تمكين الأسرة وجميع أفرادها عن طريق سياسات وبرامج للتنمية الاجتماعية توفر الدعم، خاصة في أوقات المصاعب أو الحرمان الاقتصادي والاجتماعي. وعندما تختل الأسرة ويُبخس قدرها، يعاني أفرادها، الأمر الذي يفرغ هدف التنمية الاجتماعية من مضمونه لضمان رفاه الأفراد. ويحتاج أفراد الأسرة، والأفراد ذوو الإعاقة بشكل خاص، إلى الدعم والمساعدة، بما في ذلك عن طريق الحصول على الرعاية الصحية، والتغذية، والسكن، والتعليم، والعمالة المجدية.

ولا ينبغي حرمان أي فرد في الأسرة من كرامته الإنسانية وحق الإنسان الأساسي، وهو الحق في الحياة، عن طريق سياسات تعامل الفرد على أنه يمثل مشكلة التنمية الاجتماعية وليس جزءاً من حلها. والبرامج التي تهدف إلى القضاء على الأطفال عن طريق الإجهاض إنما تنتهك ما جاء في ديباجة اتفاقية حقوق الطفل التي تذكرنا بأن "الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها".

ومنذ عشرين عاماً، أقر زعماء العالم، الذين اجتمعوا في كوبنهاغن لحضور القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، بأنه لا يجب فقط تلبية الاحتياجات المادية، بل إن الاحتياجات الروحية تعد حاسمة أيضاً بالنسبة للتنمية الاجتماعية. فقد جاء في إعلان كوبنهاغن:

”ونعترف بأن على مجتمعاتنا أن تلبي على نحو أكفأ الاحتياجات المادية والروحية للأفراد وأسرهم والمجتمعات التي يعيشون فيها في جميع بلداننا ومناطقنا على اختلاف مواقعها. وعلينا أن نقوم بذلك ليس فقط كأمر عاجل، بل كأمر محل التزام ثابت لا يتزعزع في مقبل السنوات“.

وبالمثل، أعلن برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: ”لا يمكن فصل التنمية الاجتماعية عن البيئة الثقافية والإيكولوجية والاقتصادية والسياسية والروحية التي تجري هذه التنمية في سياقها. ولا يمكن الاضطلاع بها باعتبارها مبادرة قطاعية“.

وتطالب منظمة قساوسة مدى الحياة بأنه ينبغي، عند إحراز تقدم في مجال التنمية الاجتماعية، أن تكون أوجه التآزر والعلاقة بين التنمية الاجتماعية والقيم الروحية موضع اهتمام واحترام. ففي أغلب الأحيان، تتعطل المفاوضات بشأن التنمية الاجتماعية بسبب تجاهل وعدم مراعاة القيم الدينية للأفراد والمجتمع، والأسوأ من ذلك أنها تعتبر المعتقدات الدينية بمثابة حواجز تعترض التقدم، كما في حالة المجتمع المدني الذي يحاول تغيير القوانين الوطنية عن الإجهاض في بلدان لديها قوانين تحمي حياة المرأة من الحمل.

وعدم احترام القيم الدينية والأخلاقية يتعارض أيضاً مع قرار الجمعية العامة د1 - ٢٤/٢ الذي جاء فيه:

تستند مسيرتنا العالمية نحو تحقيق التنمية الاجتماعية، هي وتوصيات العمل الواردة في هذه الوثيقة، إلى روح توافق الآراء والتعاون الدولي، على النحو الذي يتماشى بصورة كاملة مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع التسليم بأن وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والإجراءات الرامية إلى التنمية الاجتماعية هي مسؤولية كل بلد، وينبغي أن تراعى فيهما الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة لكل بلد، مع الاحترام الكامل لشئ القيم الدينية والأخلاقية، والخلفيات الثقافية، والمعتقدات الفلسفية لشعب ذلك البلد، وبما يتفق مع جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتعترف الثقافات في جميع أنحاء العالم بالدور الحاسم للأسرة في توفير الاحتياجات الأساسية لأفرادها، وتقر باستدامتها عن طريق وسائل اجتماعية وسياسية. وتكفل الأسرة، بدورها بقاء ثقافتها وبلدها. ويجب أن تشمل سياسات التنمية الاجتماعية، لكي تنجح، تدابير تهدف إلى تعزيز الأسرة عن طريق التمكين الاقتصادي والتعليمي لجميع الرجال والنساء. ولتحقيق التقدم في التنمية الاجتماعية، يجب بذل الجهود لتلبية احتياجات الأفراد

الذين يتقاسمون روابط مشتركة خاصة باحترام العقيدة والأسرة، مع العيش في خلفيات اقتصادية مختلفة، بما في ذلك تلك التي تكافح الظروف البيئية المتغيرة.

ومن المؤسف أن عدم تقدير الأسرة ومواهبها الإبداعية قد أدى إلى تحديات حرجية بالنسبة لكثير من الدول، ونتجت عن تقلص حجم الأسرة وتدني معدلات الخصوبة. وقد أدى هذا أيضاً إلى فقدان ملايين الأرواح عن طريق الإجهاض، وحياة أفراد حُرمت البشرية إلى الأبد من مساهماتهم الفريدة.

وقد أدت استراتيجيات تنظيم الأسرة أيضاً إلى انحرافات في معدلات المواليد في عدد كبير من البلدان. فقد أدى تفضيل الذكور وإدخال ممارسات تحديد جنس الجنين قبل الولادة إلى إجهاض الأجنة الأنثوية قبل الولادة، وبالتالي انخفاض عدد أمهات المستقبل. واليوم، يتمثل الأثر بعيد المدى لملايين "البنات المفقودات" في زيادة العنف ضد المرأة التي تُختطف وتُباع كعرائس، وفتيات شابات يُجرى الاتجار بهن لأغراض الاستغلال الجنسي.

إن التخلص من الأجنة الأنثوية قبل الولادة قد أدى أيضاً إلى غياب ملايين البنات والزوجات اللاتي، لو سُمح لهن بالبقاء، لقدمن الرعاية اليوم لأفراد الأسر المسنين. ونظراً لاختلال التوازن بين الأجيال داخل الأسرة، أصبح المسنون بحاجة متزايدة إلى سياسات توفر لهم الرعاية والحماية من الاعتداء. وبدون مقدمات الرعاية التقليدية في الأسرة، تكافح الحكومات بحثاً عن سبل لرعاية السكان المسنين. وتزايد عشرات المخاوف بسبب مسألة رعاية المسنين، بما في ذلك فيما يتعلق بالعدد المتزايد من البالغين المعتمدين على الرعاية في مجال الرعاية المؤسسية والذين يعانون من مختلف أنواع ضعف الإدراك، بما في ذلك مرض الزهايمر.

وقد أدى انخفاض معدلات الخصوبة في عدد متزايد من البلدان إلى غياب العمال الشباب الذين يمكنهم المساهمة في البرامج الخاصة بالأمن الاجتماعي والتقاعد، والذين يمكن أن يحلوا محل العمال المسنين الذين يضطرون للعمل لفترات أطول لعدم وجود مَنْ يحل محلهم. ومع أن الحكومات تواجه تحديات غير مسبقة في مجال التنمية الاجتماعية بسبب تقلص السكان، لا يزال الترويج لتدابير تنظيم الأسرة مستمراً على المستوى العالمي.

وفي اجتماع لفريق الخبراء عُقد في نيويورك يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ تحت عنوان "إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر: التقدم المحرز للنهوض بالتنمية الاجتماعية والدروس المستفادة"، ناقشت آخر الجهود المبذولة للقضاء على الفقر. ولوحظ أيضاً في ذلك الاجتماع أن معدلات تخفيض الفقر كانت أسرع بكثير في بلدان لديها أعداد كبيرة من السكان مثل الصين والهند.

ولوحظ أيضاً أن البلدان التي حققت انخفاضاً حاداً في الفقر، شهدت زيادات حادة في العمالة خارج الزراعة، وخاصة في التشييد، والخدمات، والمصنوعات، وأنه لمواصلة تخفيض الفقر، ومن المهم أن تحافظ الحكومات على نمو العمالة غير الزراعية. وتستحق هذه النتائج مزيداً من الاهتمام والتطبيق في أقاليم لا تزال تعاني من الفقر المدقع.

ومع اقتراح تدابير للتنمية الاجتماعية، يجب أن يتذكر المرء أن احترام كرامة الحياة هي أساس حقوق الإنسان. فالحق في الحياة ليس فقط للمحظوظين، ومن بلغوا مستوى الكمال ومن خططوا، ولكنه يتسع ليشمل جميع أفراد الأسرة الإنسانية، بمن فيهم الأطفال قبل أن يولدوا. وتعتقد هذه المنظمة أن السياسات التي تهدف إلى القضاء على الفقر يجب أن تعترف بقدرة جميع الأفراد على المساعدة في إيجاد حل لمشكلة الفقر، وألا تعامل الشعب على أنه أساس المشكلة.

وختاماً، فإننا نسلط الضوء على أن رؤساء الدول والحكومات التزموا في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية ”بتبني رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية الاجتماعية مبنية على كرامة الإنسان وحقوق الإنسان والمساواة والاحترام والسلام والديمقراطية والتضامن في المسؤولية والتعاون، وعلى الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب“.

ومع التوصل إلى اتفاق على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، من الضروري إدراج وتأكيد ”الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب“. فالدين والقيم الروحية يعطيان معنى وهدف للحياة، ويؤكدان كرامة كل إنسان، ويسهمان في رفاه الجميع - وهو الغرض النهائي للتنمية الاجتماعية.